الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد
اذا تجرد من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما قاله ما
احدها انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد
بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن
وجمل وهما لازمان والمصوغة من اللازم قصدا كالضارب الاب ومضروب العبد فان اسم
الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل
في اخر هذا الباب وهو اي اسم الفاعل المراد به الحدث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي
فمن اللازم كقايم ومن المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن
المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا او وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة
الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا ولهذا قيل من هذه المادة انك ان اردت ثبوت الوصف
قلت حسن ولا تقول حاسن وان اردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي
وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها
تكون مجارية للمضارع في حركته وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون
لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن
عروضي لا تصريفي سوا كانت مصوغة من ثلاثي او غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر
البطن وغير الثلاثي نحو مستقيم الراي ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم
ويعتدل وغير مجارية له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل
وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملا وقول الزمخشري وابن الحاجب
وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صد يوا او
اخي ثقة او عد وشاحط دارا بالشين المعجمة والحا والطا المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة
وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة
المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا له اي للمضارع
كضارب ويضرب ومنه قايم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا
وداخل ويدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم
عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز
تقدمه عليه تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم بفتح المثلثة اي من اجل جواز تقدم منصوب
اسم الفاعل عليه صح النصب اي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره
باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا
فيه وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه
بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة
معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة

المشبهة

المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدا او حسن خبره
والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه الاب زيد حسن بنصب الوجه الامر الخامس انه يلزم
كون معمولها سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن
وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد
واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن وهو سببي
لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اي الوجه منه اي من زيد هذا راي البصريين
وقيل لا حذف وان ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو راي الكوفيين ويرده
التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد
وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك
مع انه غير سببي على الصفة وهو فرح لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود
خبر قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية
وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهمه قول النظم وعمل اسم فاعل المعدى
له على الحد الذي قد حدا وانما عملها في الظرف وعديله وهو بك فيما فيها من معنى الفعل
لان الظرف مما يكتفي براحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه
طلقة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر
والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متأخر ومتقدم وفي سببي
واجنبي وتختص ايضا بامور منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها انها
لا تعمل محذوفة ومنها انها لا تنون بالالف ومنها انها لا تخالف فعلها فتنصب مع قصور
ومنها دلالتها على الثبوت الاستمراري من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل نحو متقلب الخاطر
ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها ان
يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها
انه لا يجوز بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل باتفاق ومنها
انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي
واريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل
مفعول به ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة عليه اسم موصول على الاصح
فيهما فصل لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية للصفة
قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل بعض من كل ويرده حكاية الفرا
مررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قويم الانف وانه يجوز بامراة مضروب
الاب بالرفع وليس هذا البدل بعضا ولا كلا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة
اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز
ان كان نكرة كوجها والصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او

Copyright © King Saud University